

رسالة مغربية إلى العراق

الإسلامية التي تعرضت لعقاب شعوبها. فالمغرب، والحق يقال، وطن مستقر وأمن، حتى في ظل حكم الإسلاميين، والمواطن فيه مالك لحريته شبه الكاملة، حيث أن تظاهرات الفئات الشعبية المختلفة لا تتوقف، وتتعهد أن تحاصر البرلمان ودار الحكومة وتحرسها قوى الأمن ولا تعتدي على أحد متظاهريها بالهراوات والكواتم والرصاص الحي. مع الخدمات والاحتياجات الأساسية من الماء والكهرباء والغذاء والدواء والسكن متوفرة ولا غياب عليها. والشوارع والساحات مزهرة مشجرة منظفة ومنورة أربعاً وعشرين ساعة. ولو حدث في المغرب واحدة فقط من المواقف التي ارتكبها ويرتكبها الحكام الذين يضعون عمائمهم على رؤوسهم أو يخفونها في قلوبهم لقب الشعب المغربي الدنيا على رؤوسهم منذ زمن بعيد.

فالذي قلعه الإخوان المسلمون (الشيعة) والسنّة) في العراق (حزب الدعوة ورفاقه في البيت الشيعي)، والمشاركون معه من الأحزاب السننية والكردية المستقلة بخيمة الولي الفقيه أو العم سام أو الخليفة أربوغان على مدى سبعة عشر عاماً من 2005 وحتى موعد الانتخابات القادمة التي يتهاونون للفوز فيها في أكتوبر القادم، لم يفعله قبلهم الإخوان المسلمون في مصر، ولا النهضة في تونس، ولا الجهاديون في ليبيا، ولا حسن نصرالله في لبنان، ولا الحوثيون في اليمن، ولا رفاقهم في الصومال وأفغانستان.

أطفال عراقيون بالملايين دون مدارس هائمون في الشوارع مع الكلاب السائبة، والملايين من المواطنين دون مياه شرب، ولا صحة، ولا دواء ولا هواء ولا كهرباء. والعاطلون عن العمل تخلص بهم مكاهي الوطن الحزينة وأرصعة شوارع المحطمة. وقصص القتل، العمد، والإغتيال والاعتقال الكيفي، والسجون السرية، والمقابر الجماعية، والاختلاسات الملبية، والتهمير والتزوير والتجهيل والتضليل يومية ولا تنقطع.

ورغم كل ذلك الإسلاميون العراقيون فازوا في الانتخابات السابقة، وسوف يفوزون في الانتخابات القادمة، مهما فعل المتظاهرون التشريفيين، ومهما زيفت وزورت مندوبة الأمم المتحدة المتفاقمة في العراق. ولا بد من الاعتراف هنا بان الذي زاد من فرقة الشعب العراقي واحترابه، وجعل كل طائفة من طوائفه عدوة الأخرى تتفرج على مصائبها، وتفرح لحزنها، وتحزن لفرحها، هو وقوع الوطن العراقي للصفين بين جيران أشداء وأقوياء وحاسدين وطامعين وجدوا فيه دماخل هيئة تسلوا منها إلى عمق نسجه الاجتماعي، فمزقوه شراً مرققاً، وساعدهم على ذلك سياسيون انتهازيون جاهزون للعمالة والخيانة، ومستعدون لبيع أهلهم وأوطانهم لمن يدفع، حتى صار العراقيون مجاميع متناحرة متقاتلة، طائفة في وجه طائفة، وقومية ضد قومية، ودينا ضد دين.

فهل يفعلها الشعب العراقي هذه المرة فبئس لكرامته ويتقد سمعته ويثبت للعالم أنه شعب أئب وعزيب نفس وشجاع مثل المغاربة والتوانسة والمصريين؟ أم سيقبى الحمام هو الحمام، والطاس هو الطاس، أو

قد يحدث الأسوأ، فيتجوز الناخبون المجهلون المظلمون الملبعون والمشترون رئيساً للوزراء وقائداً عاماً لقواته المسلحة واحداً من أكثر المطلوبين للعدالة، ثوري المالكي مثلاً أو هادي العامري أو حيدر العبادي أو مصطفى الكاظمي أو واحداً من عبيد عمار الحكيم، أو من خدم مقتدى، ليبدأ تاريخ عراقي جديد بماس جديدة ومن نوع جديد، الله يستر.

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

هل يحدث في العراق أن يمنح العرب الشيعة والسنة اصواتهم، طواعية وبحرية وقناعة، لمواطن كردي أو مسيحي أو تركماني أو صابئي فيمكنوه من أن يكتسح في الانتخابات، ويحصد أكبر عدد من مقاعد البرلمان، ويهزم الأحزاب الدينية الكبيرة التي اتخذت الدين الإسلامي جسراً عبرت عليه إلى الحكم، فافقرت ناخبها، وأحيت فيهم الأحقاد الطائفية والعنصرية، وزرعت في نفوسهم الرعب، ونهبت أموال دولتهم فأفلست خزينتها، وقتلت واغتالت وغابت وهجرت الآلاف، وما زالت تفوز في الانتخابات تلو الانتخابات دون عقاب؟ إن الخلل في العراق ليس في الناخب العراقي، إنما هو في العملية السياسية الملقومة التي زرعتها الحاكم الأميركي بول بريمر ومستشاروه بمشاركة المرجعية، ومعاونة الانتهازيين الجوعى للمال والسلطة والسلاح. فالصوت الشيعي للشيعي، والسني للسني، والكردي للكردي، ولا شيء غير ذلك. أما برنامج المرشح فليس مهماً ولا ضرورياً للفوز بصوت الناخبين، ناهيك عن تاريخه ومواقفه وكفاءته ونزاهته.

مناسبة هذه المقالة هي الرزيلة الانتخابية التي شهدتها المملكة المغربية أخيراً لتثبت أن الشعب إذا أفاق وكشف وغضب يستطيع أن يفعل المعجزات.

فالشعب المغربي صبر على الإخوان المسلمين المغاربة (حزب العدالة والتنمية) عشر سنوات، ثم قرر أخيراً أن يبطش بهم، ويطردهم من دواوين الحكومة والبرلمان، ومن مجالس الولايات (المحافظات)، وإدارات البلديات في الأفضية والنواحي، وبما يشبه الفضيحة المجلجلة. وبما فقد أعلن وزير الداخلية المغربي (الإخواني) عن هزيمة حزبه وفوز خصمه حزب التجمع الوطني للاحرار برئاسة رجل الأعمال المغربي (الأمازيغي) عزيز أخنوش بحصوله على 97 مقعداً من مقاعد البرلمان مقابل 13 مقعداً فقط لحزب العدالة والتنمية الحاكم، بعد أن كانت له 120، وحلول حزب الأصالة والمعاصرة (الليبرالي) في المرتبة الثانية بـ 82 مقعداً.

وليس هذا وحسب، بل فشل رئيس حكومة المغرب سعد الدين العثماني في الفوز بمقعد في البرلمان لتثور عليه قواعد الحزب وعلى أعضاء الأمانة العامة، وتضطروهم جميعاً إلى الاستقالة، فوراً، ودون جدال. وهذا يعني أن الحكومة القادمة، ولمدة خمس سنوات، ستكون بالكامل للعثمانيين والليبراليين، وسيقودها رجال أعمال كانوا ناجحين في مشاريعهم التجارية الخاصة فأراد الشعب المغربي منهم أن ينقلوا نجاحاتهم إلى الحكومة.

وهنا نتساءل ما هو سر الهزيمة التي مني بها إخوان المغرب (العدالة والتنمية)، وقبلهم إخوان تونس (النهضة)، وقبلهم جماعة الإخوان المسلمين (وحزب الحرية والعدالة) في مصر، وقبلهما (القومي الإسلامي) في السودان، و(الإخوان المسلمون) في الأردن؟ طبعاً، وعلى امتداد ربع القرن الأخير، تبين أن المبدأ المشترك الثابت لجميع الإسلاميين في الدول التي نهت لهم أن يحكموها هي استماتتهم في احتكار السلطة، ثم في أخونتها بسرعة وشيق وعنف وعناد وغباء، مع فقر شديد تنتشر فيه جميع أحزابهم في الخبرة والكفاءة والأمانة والنزاهة.

رغم أن حكومة الإسلاميين المغربية لم تكن هي الأسوأ بين الجماعات

ليبيا العقدة الرئيسية في تسوية الأزمة بين مصر وتركيا

تجاهل أنقرة لمطالب القاهرة بتأجيل تطبيع العلاقات



القاهرة لم تعد تساو بمبرقة الإخوان

وتحريض العصابات المسلحة على توسيع نطاق الفوضى. مُنح النظام التركي الوسيلة التي يستطيع استخدامها لفتح مجال رحب لتطبيع العلاقات مع مصر، وأضحى موقفه النهائي من الأزمة في ليبيا هو الاختيار الذي بموجبه تمكن إعادة تقييم الموقف بين البلدين، في وقت تترك فيه مصر أن الطريق لن يكون ممهداً أمام تركيا لتكريس وجودها على المدى الطويل في ليبيا.

أصبحت القاهرة على ثقة لتقويض ورقة الإخوان في إدارة العلاقات مع تركيا ولم تعد المساومة بهذه الورقة لها قيمة كبيرة، حيث فقدت زخمها المصري ثم الإقليمي بعد ما جرى في كل من تونس والمغرب والسودان، وقبلهم مصر ذاتها، وبات الدور غير مستبعد في ليبيا لتواجه نتيجة مماثلة ما يدفع أنقرة إلى إعادة النظر في حساباتها مع التيار الإسلامي في هذه الدولة كقرس عولت عليه كثيراً لكسب رهانها في المنطقة العربية.

يقول مراقبون إن ما جرى في كل من تونس والمغرب جعل مصر أكثر تشدداً في عدم التهاون مع تركيا التي زاد انزعاجها على مصير حلفائها الذين كانوا سبياً رئيسياً لها، ليبيا، وتخشى أن يواجهوا المصير نفسه في الانتخابات المقبلة.

يدفع هذا الاحتمال أنقرة إلى التمرس ورفض خروج قواتها والمرتبقة لأنهما ضامنان لعدم إزاحة الإخوان من المشهد العام، فإجراء الانتخابات الليبية في هذه الأجواء سوف يقود إلى خسارة أشد فداحة مما حصل مع حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي تراجع من الترتيب الأول في البرلمان إلى الثامن. تعلم القاهرة أن أنقرة تواجه ما تركا حاداً على الصعيد الإقليمي ولن تجد أمامها مفرًا سوى الخروج من ليبيا بسلام قبل أن تحرف الدعايات السلبيّة المتسارعة في المنطقة حزب العدالة والتنمية في تركيا الذي يستعد للدخول في انتخابات مهمة بعد عامين، أو التمسك بالبقاء في ليبيا، وبالتالي فتأجيل تطبيع العلاقات إلى أجل غير مسمى هو الخيار المناسب لمصر في الوقت الراهن.

ينطوي موقف اللجنة على "فيتو" عربي واضح ومستمر على الإجراءات التي تقوم بها تركيا في المنطقة، وأن تقاربها السياسي الأخير مع كل من مصر والسعودية والإمارات لن يؤدي إلى التهاون معها، وإذا كانت تعتقد

إمكانية التطبيع قبل وضع حد لهذا التدخلات فهي لم تفهم السياق العام الذي تتحرك فيه الدول الثلاث، ولعل وضع اللجنة حداً مبكراً لهذه التصورات يكون كفيلاً بحث أنقرة على مراجعتها. تحفظ القيادة المصرية باقتناع يقول إن إنهاء الوجود العسكري التركي في ليبيا باعتباره التدخل الأخير في سلسلة من التدخلات الخشنة والساقرة في المنطقة يمكن أن يقود إلى حلحلة في وجودها الطويل والكثيف في أراضي كل من العراق وسوريا، لذلك تحاول أنقرة المماثلة والمراوغة لعدم التفريط بتحقيق أهدافها كاملة بحكم الأمر الواقع مع أي حكومة جديدة في طرابلس.

أبدت تركيا تجاوباً ظاهراً مع مصر عندما جرى التطرق إلى الأزمة في ليبيا في الجولتين السياسيتين العلنيتين وفي الجولات الأمنية السرية غير أن مؤشرات التصريحات العملية تسير في اتجاه آخر، وتراهن فيها أنقرة على أن تتسابق الأوضاع في ليبيا يجعل من تسوية أزمته عملية صعبة ما يمنح تركيا مبررات للاستمرار.

تقف الأزمة الليبية على المحك حالياً، فإما أن تواصل دورانها في الحلقة المفرغة المقيتة، أو تمضي السلطة التنفيذية في طرابلس ومعها المكونات المؤثرة في البلاد، مثل مجلس النواب ومجلس الدولة وملقني الحوار، في طريق تمهيد الأرض لإجراء الانتخابات قبل نهاية العام وفقاً لما حدده مؤتمر برلين الثاني وأيد المجتمع الدولي. يبدو أن رئيس الوزراء المصري ربط عن قصد استئناف العلاقات مع تركيا بإجراء الانتخابات في ليبيا عندما حدد سقفاً زمنياً "قبل نهاية العام"، وهو الوقت الذي تكون تكشفت فيه ملامح تحركات أنقرة وهل ستستجيب لرغبة العديد من القوى الإقليمية والدولية التي تريد إجراء الانتخابات أم تصر على تعطيلها من خلال رفض الانسحاب

تعتقد تركيا أن استرضاء مصر يتم من خلال تقديم تنازلات في موضوع الإخوان المقيمين على أراضيها، لكن جولة جديدة من المحادثات الاستشارية بين البلدين قد أكدت أن المصريين يضعون انسحاب الأتراك من ليبيا أولوية رئيسية أمام أي تقارب مع أنقرة.

العام" الذي ألمح إليه مدبولي غير مقدس.

وقد تشكل لدى تركيا اعتقاد بان تضييق الخناق على إخوان مصر في أراضيها سياسياً وإعلامياً سيكون مرضياً في الوقت الحالي، باعتبار أن هذا الوجود كان يمثل منغصاً دائماً للنظام المصري، وأن ليبيا يمكن أن تكون قضية هامشية، لأن التمرکزات العسكرية التركية تقتصر على طرابلس وغرب ليبيا، أي بعيدة عن التهديدات المباشرة للأمن القومي لمصر والذي يعتبر شرق ليبيا مجالاً حيواً له لا يمكن التفريط فيه.

أشارت المحادثات الاستكشافية بالقاهرة في مايو الماضي ثم بانقرة في سبتمبر الجاري إلى أن حل إشكالية الوجود التركي في ليبيا لن يقبل القسمة أو المساومة بالنسبة إلى مصر، فإذا كانت أنقرة تعتقد أن تقديم تنازلات في ملف الإخوان غاية المطاف فهي مخطئة لأن استقرار تركيا في ليبيا وامتلاكها للكثير من مفاصل الحسل والعقد يجعل القاهرة غير مطمئنة تماماً للمستقبل في دولة عربية مجاورة.

عبرت مصر عن موقفها الحاسم في قضية التدخلات في اليوم التالي لانتهاء الجولة الثانية من المحادثات في أنقرة من خلال اللجنة الوزارية العربية المعنية بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، التي أكدت "عدم شرعية الوجود العسكري لتركيا في الدول العربية، وضرورة سحب جميع قواتها من دون قيود أو شروط". وأدانت اللجنة التي تضم مصر

والسعودية والإمارات والبحرين والعراق في اجتماعها الخميس برئاسة وزير الخارجية المصري سامح شكري "جميع أشكال التدخلات التركية في الدول العربية، خاصة في العراق وليبيا وسوريا"، في إشارة تعزز رؤية القاهرة الصارمة حيال الإجراءات التي تتخذها أنقرة في ليبيا تحديداً.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - أنهت الجولة الثانية من المحادثات التشاورية بين مصر وتركيا اجتماعاتها في أنقرة يومي الثلاثاء والأربعاء ببيان فضفاض وتعليقات توحى بان الحوارات تسير بوتيرة جيدة على المستوى الثنائي وأنها دخلت في تفاصيل عميقة جرى تفكيك الكثير من حلقاتها المتعلقة بجماعة الإخوان المصرية، وأن الخلافات على المستوى الإقليمي لا تزال بحاجة إلى المزيد من المناقشات.

لم يكن معروفاً متى سيتم التطبيع، وما المقصود بقضايا المستوى الإقليمي الأكثر صعوبة، وهي متعددة ومتشعبة، إلى أن أدلى رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي بحوار لوكالة بلومبرغ الأميركية بفئة الجمعة، وقال إن عودة العلاقات، حال تسوية المسائل العالقة بين البلدين، "قد يكون قبل نهاية العام الحالي.. وأن القضية الرئيسية لمصر تتعلق بالتدخل التركي في ليبيا".

ما جرى في كل من تونس والمغرب جعل مصر أكثر تشدداً في عدم التهاون مع تركيا التي زاد انزعاجها على مصير حلفائها

إن تمكن العقدة في الوجود الكثيف لتركيا في ليبيا والإصرار على بقاء قواتها العسكرية هناك وعدم سحب المرتزقة من طرابلس ما يعني أن ثمة جولات ممتدة من المحادثات بين الجانبين قد تستغرق وقتاً طويلاً، لأن ربط التطبيع الكامل بممارسات أنقرة في ليبيا يشي بان موعد "قبل نهاية



هل يستفيد العراقيون من درس الانتخابات المغربية